غير وجود الموضوع فلا يلزم عروض الوجودين له هف واذا اعتبر الجزء من حيث انه محمول
فقد يعرض له انه الجنس او الفصل وذلك لان الجزء من حيث هو محمول اما ان يكون تمام الذاتي
المشترك بين الماهية وما يخالفها في حقيقتها اوله والاول يعرض له الجنس والثاني يعرض
له الفصل وحمل الجنس والفصل واحد وذلك لانه لو لم يكن حملهما واحدا لكان لكل منهما
وجود مغاير لوجود الاخر فلا يكون احدهما محمولا على الاخر بالمواطاة وهذا بين عند العقل

والجنس كالمادة وهو معلول والفصل كالصورة وهو علة

الجنس والفصل اذا نسبا الى المادة والصورة كان الجنس اشبه بالمادة من الفصل والفصل اشبه
بالصورة من الجنس وذلك لان الجنس لا يتقوم بالفعل الا بمقارنة الفصل كما ان المادة
لا تتقوم بالفعل الا بمقارنة الصورة والفصل علة لوجود الجنس على معنى ان طبيعة
الجنس في العقل امر مبهم لا يتحصل بنفسه بل لان يكون اشياء كثيرة كل واحد هو هو محتاج الى
ان يضيف اليه الذهن معنى زائدا يتحصل ويتعين به ويكون هو احد هذه الاشياء بعينه
هذا الزائد هو الفصل وعليته بهذا المعنى لا يمكن منعها وتوهم كون الفصل علة لطبيعة الجنس
في الخارج خطا لان الفصل في الخارج بعينه الجنس فلا يكون علة له ولانه لو كان كذلك لزم تقدمه
بالوجود عليه فيمتنع ان يكون هو بعينه الفصل

وما لا جنس له فلا فصل له

الماهية التي لا جنس لها لا فصل لها لانه لو لم يكن لها جنس لم تشارك غيرها في ذاتي فلا تحتاج
الى ان تنفصل عنه بفصل بل هو منفصل بذاتها عن الغير وان كانت مشاركة له في الوجود
لا يقال ان الجنس العالي يجوز ان يكون له فصل مقوم لماهيته وان كان لا جنس لها لجواز تركبه
من امرين متساويين او امور متساوية فيكون كل منها فصلا مقوما وقيل يمتنع تحقق
ماهية مركبة من امرين متساويين او امور متساوية لان تلك الماهية ان كانت جوهرا فيكون
الجوهر جنسا لها وان كانت عرضا كان احد التسعة الا واحد الثلاثة جنسا لها فلا تكون مركبة
من امرين متساويين او امور متساوية لا يقال انه يجوز ان تكون تلك الماهية نفس
جنس

جنس من الاجناس العالية وح لا تكون مندرجة تحت جنس لانا نقول هذا ايضا ممتنع لان الجوهر
مثلا من حيث هو جوهر لو كان مركبا من امرين او امور متساوية كان كل منهما اما جوهرا او عرضا لضرورة
الحصر لا جائز ان يكون جوهرا والا يلزم ان يكون الجوهر جزء نفسه ولا جائز ان يكون عرضا
والا لتقوم الجوهر بالعرض وفيه نظر لانا لا نم انه لو كان عرضا لزم ان يكون احد التسعة او احد
الثلاثة جنسا وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاعراض منحصرة في التسعة او الثلاثة وهو ممنوع
لا نم انه لو كان جوهرا يلزم ان يكون الجوهر جزء نفسه وانما يلزم ذلك ان لو كان الجوهر ذاتيا له
لجواز ان يكون خاصة له وقيل على تقدير تركب الماهية من امرين متساويين يلزم ان يكون شيء
منهما فصلا لان هذه الماهية يجب ان تكون ممتازة بنفسها كالبسائط والمعاني التي تتركب
هذه الماهية منها ظاهر تقدم تعين شيء مبهم كالجنس له تحصل شيئا وجودا غير محصل كالوجود
الجنسي فلا يكون فصولا بالمعنى المعتبر في سائر الفصول المنوعة واما التمييز في الوجود
فكما يميز الجزء بذاته عما يشاركه في الوجود كذلك المركب بذاته يمتاز عنه او لا مشاركة لغيره فيه في تمام
وليس احدهما في ان يميز الاخر باولى من الاخر فان يميزه وايضا الجزء انما يميز الكل من حيث
خاصيته فاختصاصه به لا يعقل الا بعد تعقل ماهية الشيء التي لا يشاركها غيرها اعني
الممتازة عن غيرها لذاتها فاذن هو متميز قبل تمييز الجزء اياه فان سميت هذه المعاني فصولا
كان وقوع اسم الفصل عليها وعلى الفصول المنوعة بالاشتراك اللفظي وفيه نظر اما
اولا فلان الماهية لما كان تحقق مفهومها متوقفا على تحقق مفهوم الجزء كان الجزء علة لتحقق
لتقوم مفهومها فكان علة لتميزها فانه اذا لم يعتبر الجزء لم يكن هناك ماهية فضلا عن
امتيازها عن غيرها ولو جوزنا امتيازها عن غيرها بالماهية بنفسها لم يلزم ان لا تكون
ممتازة بالجزء وذلك لان الجزء لما كان مختصا بها فقد ميزها عن غيرها وان كانت الماهية
ممتازة بنفسها ولا يلزم منه تحصيل الحاصل لان الامتياز الحاصل بتمييز الجزء الماهية غير
الامتياز الحاصل بنفسها واما ثانيا فلان تمييز الجزء المركب لا يتوقف على تعقل اختصاصه به

تحقق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1